

هل يمكن لمن فقد بصره أن يتعامل مع نواتج تكنولوجيا العصر مثل الحاسوب (الكمبيوتر) دون مساعدة؟

وهل يستطيع من بُتِرَتْ يده أن يستخدم لوحة المفاتيح؟

وهل ستصل إلى من فقد سمعه المواد الصوتية أو بدائلها؟

وإلى أي مدى يمكن للتكنولوجيا أن تساعد الأطفال المصابين بصعوبات التعلم، في تحويل هذه الإعاقة إلى مصدر للقوة والإعتزاز لديهم؟

نظراً لأن هذه التكنولوجيا -كسائر التكنولوجيات ومنتجات العصر الأخرى- قد صُممت، وصُنِّعت ووُزعت من أجل الأشخاص العاديين، دون الأخذ بالاعتبار الأشخاص من ذوي الماحتياجاء الخاصة، فقد ظل من الصعب، حتى وقت قريب، الرد بالإيجاب على الأسئلة السابقة، ولاسيما في البلدان النامية ومنها بلدان إقليم شرق المتوسط.

لكن الخبراء يقولون ((عندما تتنوع الإعاقات فلا بد من تنوع الحلول)).

وسعيّاً لإيجاد الحلول الجديدة من جهة، وتوجيه الأناظر إلى الحلول القائمة، لحث المعنيين على الأخذ بها وإتاحتها لمن يحتاجها من جهة أخرى، يعقد المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ووزارة الاتصالات المصرية مؤتمراً بعنوان:

((تبادل الخبرات حول أفضل الممارسات في مجال توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذوي الماحتياجاء الخاصة)).

يعقد المؤتمر في مقر منظمة الصحة العالمية بمدينة نصر بالقاهرة، في المدة من 13 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

ويضم المؤتمر نخبة من الخبراء من المنشغلين بإيجاد حلول، وأفكار، ومداخل غير تقليدية، تعين أصحاب الإعاقات المختلفة، على التغلب على أثارها، وتضعهم على طريق الحياة الطبيعية، وتمكّنهم - كغيرهم من مكتملي الحواس والأعضاء - من الاستفادة بكل منتوجات الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات.

ويهدف المؤتمر إلى استعراض التجارب وقصص النجاح، التي طبقتها بعض البلدان في هذا المجال، بغرض تعميمها على سائر البلدان المشاركة، ومن ثم توسيع نطاق الاستفادة بها.

تقدر منظمة الصحة العالمية، أن ما يقارب 10% من سكان العالم، هم من ذوي العاقات، وهذا يعني أن حوالي 600 مليون شخص، لديهم أحد أشكال الإعاقة. وفي إقليم شرق المتوسط، يمكن القول أن حوالي 40 مليون شخص، هم من ذوي العاقات. وهذا يعني بالضرورة، أن بلداً كمصر فيه حوالي سبعة ملايين مَعُوق. وهذه النسبة تعتبر عالية ومخيفة إذا ما أدركنا أن الإعاقة تتوأكب مع الفقر والمرضى.

وتخشى المنظمة من أن عدم توافر البنية الأساسية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، سواء في المباني، أو مراكز الخدمات العامة - والصحية منها بشكل خاص، ومراكز التعليم والعمل، يفاقم من الأوضاع المتردية أصلاً لذوي الاحتياجات الخاصة، كما يوضح بجلاء أن ثمة موقف تمييز ضد هذه الفئة؛ فمعظم هذه الأماكن قد تم تصميمها دون الأخذ بالاعتبار احتياجات الأشخاص المعوقين.

ولما يبدأ المؤتمر من نقطة الصفر. فقد تضمنت رؤية خطة العمل 2006-2011 التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية تحت عنوان ((عالم للجميع: الإعاقة وإعادة التأهيل))، تأكيداً على أن يعيش كل الأشخاص من ذوي العاقات بكرامة، متساوين مع غيرهم في الحقوق والفرص. واشتملت أحد توجهاتها على تعزيز جهود تطوير وإنتاج وتوزيع خدمات التكنولوجيا المساعدة.

يقول الدكتور حسين الجزائري المدير الإقليمي لشرق المتوسط ((هناك ما بين 5-15% من سكان البلدان النامية ممن يستخدمون التكنولوجيا المساعدة. وهذه التكنولوجيا يحتاجها بشكل أكثر من لديهم قصور أو عاقات، ولاسيما العاقات الحركية والسمعية والبصرية. وإذا كانت القاعدة المعيارية الرابعة للأمم المتحدة قد بيّنت أن على الحكومات ضمان تطوير وتزويد خدمات الدعم، بما في ذلك التكنولوجيا المساعدة للمعوقين، من أجل مساعدتهم في رفع مستوى استقلالهم واعتمادهم على الذات في حياتهم اليومية وممارسة حقوقهم، فإننا نجد الدعوة للحكومات وجميع المعنيين لإيلاء هذا المطلب الهام ما يستحق من دعم ومساندة واهتمام)).

وسوف تعمل منظمة الصحة العالمية من جانبها على المحاور التالية:

(1) مساعدة الدول الأعضاء على تطوير سياسات وطنية خاصة بالتكنولوجيا المساعدة.

(2) مساعدة الدول الأعضاء في تدريب الكوادر على مختلف المستويات في مجال التكنولوجيا المساعدة ولباسي ما التكنولوجيا البدائية والتقويمية.

